واقع المشاركة السياسية للشباب بالصحراء المغربية

رشيدة عدي
Rachida Addi
المغرب

• أستاذة مساعدة، جامعة محمد الخامس

الملخص التنفيذي

تعالج هذه الورقة موضوع ضعف المشاركة السياسية للشباب بالأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى البحث في نظم مشاركة هذه الشريحة وأبعادها بالأقاليم الجنوبية، والتساؤل عن أنساق ومعاني تلك التمثيلية المفرزة ديمقراطيا في الهيآت التمثيلية المحلية والوطنية؟ وما هي فرص بروز نخب شابة مستقلة، خاصة بعد إلغاء الكوطا المتعلقة بهذه الشريحة والمتمثلة في 30 مقعد للشباب بالمؤسسة التشريعية.

بلغت نسبة المشاركة خلال استحقاقات 8 شتنبر2021 ما نسبته 50.35%، سجلت فيها خلالها الجهات الثلاث الجنوبية نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالانتخابات السابقة، حيث بلغت المشاركة على مستوى جهة الداخلة وادي الذهب نسبة 58.30%، بعدما سجلت فقط نسبة 32% خلال استحقاقات سنة 2016، و63.76% في جهة كلميم وادنون محققة بذلك تطورا ملحوظا مقارنة بنسبة 2016 والتي سجلت خلالها ما نسبته 31.76%، أما جهة العيون الساقية الحمراء فقد شهدت نسبة مشاركة قوية جدا، حيث اعتبرت من الجهات التي شهدت إقبالا ملحوظا على صناديق الاقتراع حيث تخطت نسبة 66.94% مقارنة بانتخابات سنة 2016.

الإشكالية

إن الحديث عن نخبة سياسية ديمقراطية تطبعها صفة التداول على تقلد المناصب التمثيلية منها والمعينة، لهو أمر صعب المنال ولا يأتي هكذا لا على المستوى الوطني ولا المحلي، وذلك لتوفر العديد من العراقيل الذاتية والموضوعية.

فما هي إذن الشروط الكفيلة ببروز نخبة سياسية ديمقراطية بالصحراء؟

السياق العام

لقد تعددت التعريفات لمفهوم المشاركة السياسية، إلا أنها تتفق على تأكيد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية سواءا عبر ممارسة حق التصويت أو من خلال الترشح للهيئات المنتخبة، أو الإهتمام بالأمور السياسية وفتح النقاش حولها مع الآخرين، أو من خلال الإنتماء إلى بعض الهيئات السياسية والمشاركة في أنشطتها، إنها محاولة للتأثير على متخذي القرار من خلال الأنشطة السالفة ذكرها كما أنها في نفس الوقت هي تجسيد للحق في الديمقراطية لأفراد الشعب، لكونها تعني ممارسة الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه.

إن فهم المرامي والأسباب الحقيقية وراء المشاركة السياسية لشباب الأقاليم الجنوبية بقوة في الإستحقاقات الوطنية الكبرى يبدأ أساسا من تحليل الأنساق الإجتماعية، وفهم دور قنوات المشاركة السياسية نظريا لمجتمع يتميز بخصوصية أملتها طبيعته الإجتماعية القائمة على العرف والقبيلة وسلطة الجاه وامتداد شبكات النفوذ المحلي والمركزي، والذي يغذيه عنصرين أساسين هما الإرث الرمزي والمادي لبعض الأعيان، وكذا الإستفادة من الريع والدعم المباشر للهيآت التمثيلية والعمل على استثمارها في صناعة أغلبيات، وخلق قواعد واسعة من ساكنة الصحراء عبر التوظيفات بالمجالس المحلية، ومنح دعم الإنعاش الوطني، وغيرها من الإمتيازات التي يراعى فيها الجانب القبلي والمصلحي للأعيان بالدرجة الأولى.

إذن فما طبيعة هذا السلوك الانتخابي و أنساقه الخفية؟ وإلى أي حد نجح الفاعل السياسي في التأطير الشامل للساكنة من أجل انخراط شباب المنطقة في الأحزاب والنقابات من جهة ثم تفعيل

دورهم في الحياة السياسية من جهة ثانية؟

يشكل الفضاء الصحراوي بحمولته الجغرافية والسوسيولوجية، مكانا يميز ساكنته بطبائع وخصوصيات تجعلهم مختلفين شيئا ما عن المجتمعات التي عرفت النمط الحضري مبكرا في عديد الزوايا والأنماط المتعلقة أساسا بنمط العيش والتنظيم الاجتماعي والإقتصادي والسياسي، أيضا هذا الإختلاف ينعكس على تلك الآليات التنظيمية السالفة الذكر ويؤثر على طبيعة القرار والمفهوم والمعنى السياسي إن شئنا، وعلى الرموز المؤثرة والتي تمتلك سلطة القرار في هذا التنظيم، الذي هو تنظيم قبلي عرفي إبان فترة الترحال والعيش في تخوم الصحراء قبل الإنتقال إلى التمدن، والذي استمرت فيه تلك البنيات التقليدية بحكم تجدرها في المخيل الجماعي وفي الثقافة والذاكرة الجماعية ، كما أنها أرقى أشكال التنظيم وأسماها ولو تم تجاوزها بالقوانين والأنظمة الحديثة . إنطلاقا من هذا الإطار الشامل جعل المجتمع الصحراوي يخضع من يتقلدون فيه أماكن الريادة والزعامة والسلطة لقانون عرفي تشكل فيه القبيلة والنسب الرفيع وسلطة المال أهم العوامل المنتجة للنخب مع ظهور بعض الآليات المستحدثة من قبيل النفوذ الإقتصادي وسلطة المال كمحددات جديدة للتنخيب بالصحراء.

وبالانتقال للحديث عن الشروط الكفيلة والأساسية لبروز نخبة سياسية بالأقاليم الصحراوية، نستحضر أولا دور الدولة كفاعل حقيقي من داخل الصحراء، وهنا يجب التأكيد على ضرورة انفتاح الدولة على العديد من الطاقات الشبابية والفعاليات الجمعوية والعديد من الباحثين والتنظيمات الفئوية والعمل على إدماجها في العمل التنموي القائم، واعتبارها شريكا أساسيا في عملية التنمية، ومن هنا يفرض على الدولة وضع مساطر صارمة في التعامل مع آلية الإنتخاب في الصحراء والإحتكام إلى صناديق الاقتراع، لأن ما يحد من تراجع العديد من النخب الشابة والمثقفة عن المشاركة في الإنتخابات والترشح فيها هو عامل عدم تنافسية الإنتخابات أو ما يعبر عنه في الأدبيات السياسية بالإنتخابات الغير تنافسية، أي أن الفائز يعرف مسبقا وهذا يحبط ويفشل العملية السياسية منذ بدايتها.

إضافة إلى هذا عدم تعامل الدولة مع الرموز والأعيان التي عاصرت جميع الحقب منذ استرجاع تلك الأقاليم إلى حظيرة الوطن بالتعامل التفضيلي بالمقارنة مع باقي الفئات والنخب الأخرى.

وينضاف إلى دور الدولة، هناك دور الفاعلين والقوى الحزبية الوطنية التي أكدت عدم فعاليتها في الربوع الصحراوية وعدم نجاعة الأساليب التقليدية التي تتعامل بها في الصحراء. إذ لابد لها من الرجوع إلى أدوار الحزب وأهميته، كما أقرته الديمقراطية التمثيلية "فهو ذلك التنظيم المتكون من مجموعة من الأفراد يتقاسمون نفس الرؤى السياسية والقناعات الإيديولوجية والذي يسعى إلى تأطير المواطنين سياسيا ويهدف إلى تطبيق برنامجه السياسي من خلال ممارسة السلطة" .

لهذا فالهيئات السياسية أدركت أن الكتلة الناخبة لها قناعة راسخة بالشخص أولا و أخيرا وأن مجمل ساكنة الصحراء لا تعير اهتماما للبرامج الحزبية بل ترى الجميع في الحملات الانتخابية لا يسال إلا عن الأشخاص وامتداداتهم القبلية وصفاء سريرتهم تجاه الساكنة مع استثمار ذكي من المرشح لانجازاته الاجتماعية والإنسانية وعطاياه المتعددة تجاه المناسبات والاحتفالات ذات الأصل القبلي و الديني .

وإذا ربطنا الإطار النظري أعلاه بما هو واقعي، نجد أن الممارسة السياسية بالصحراء بشكل عام تفتقد لتلك الآليات على غرار باقي المناطق والمدن بالمغرب إذ أن الأحزاب السياسية لا تمارس دورها الحقيقي المتمثل في تأطير المواطنين وتربيتهم سياسيا، إذ نجد أن الأحزاب في الصحراء شبه منعدمة انطلاقا من كونها لا تشكل سوى دكاكين انتخابية لا تحضر إلا في فترات قليلة خصوصا مع مجيء الانتخابات الجماعية أو التشريعية، وتفتقر الحواضر الصحراوية بشكل هام إلى الأنشطة الحزبية والتنظيمات الموازية التي تخلق نوعا من الثقافة السياسية وجدوائية الأحزاب ودورها في العملية السياسية، وكل ما نجد في العمل الحزبي داخل الصحراء إنما هو عبارة عن ملتقيات موسمية ذات طابع احتفالي تمليه الضرورة الآنية والمرتبطة بإنعاش وتطور قضية الوحدة الترابية إذ أنها أنشطة مسيسة ونابعة من إملاءات مركزية لا علاقة لها ببرامج الأحزاب السياسية داخل الجهات، إضافة

إلى أنها أحزاب زبونية تمنح التزكيات لأشخاص لا علاقة لهم بالتمثيلية لا المحلية ولا المركزية وإنما هم نخب اقتصادية وأعيان ينعدم فيهم الشرط الدراسي والنضالي والسياسي.

إضافة إلى أن الثقافة السياسية للمواطنين بالصحراء تؤثر عليها العوامل السوسيولوجية المتمثلة في التصويت لصالح أبناء العمومة والانتماء القبلي والشخصية الكارزمية للمترشح في المخيل الجماعي لسكان المدينة وهو عائق آخر يحد من دمقرطة العمل السياسي داخل الأقاليم الجنوبية.

كما أن هناك عامل مهم يتمثل في دور الدولة التي تزكي بعض الأعيان من خلال الحياد السلبي للإدارة في الإنتخابات، وذلك مخافة قيام نخبة جديدة قد لا تتفق مع آلية تدبير الشأن المحلي، ويظهر هذا جليا في تغاضي السلطات وتواطؤها مع بعض المنتخبين والأعيان النافذين نتيجة لبعض الإمتيازات تارة أو نظرا لقوة هؤلاء النخب في إزاحة والضغط على مصادر القرار المركزي في إقالة ونقل مسؤول أو رجل سلطة من مهامه بدعوى التشكيك في الوطنية والمزايدات السياسية الضيقة.

وما يلاحظ من خلال النتائج السياسية للاستحقاقات التشريعية الأخيرة محافظة جل البرلمانيين على مواقعهم باستثناء بعض الحالات في العيون والداخلة و بوجدور، بالإضافة لمستجد أخر المتمثل في استفادة مجموعة من النساء والشباب من الكوطا المخصصة للأحزاب، وهو ما رفع نسب التمثيلية داخل مجلس النواب، لكن ليس بالشكل الذي يحقق طموح هذه الفئة.

التوصيات

إن التأطير الجاد والفعل السياسي الديمقراطي ذو الرؤية الإستراتيجية، هو السبيل إلى استرجاع التوازن المفقود في المرحلة لدى الشباب مع ربطه بالمشاركة الفعالة في خلق أوراش مختلفة لبناء مشروع مجتمعي، يستهدف تحقيق طموحاته في التعليم والتكوين والحرية، وهذا لن يتأتى إلا بتظافر الجهود بين كل الفاعلين من أجل إعادة الثقة إلى العديد ممن فقدوا الثقة في العمل السياسي وانخراطهم في بناء المغرب الحديث، إن دولة تتطلع الى بناء مؤسستها الديمقراطية المستقلة، لا يمكنها أن تستغني عن فئاتها الشابة الطموحة في المدن كما في الأرياف.

لذلك نرى أنه من الضروري، أن يتم إعادة النظر في المكون الحزبي وإعادة هيكلته بشكل يتلاءم ومتطلبات القرن وعقليات الشباب، خاصة وان البلاد مقبلة على اعتماد نموذج تنموي جديد وفق تصورات جديدة، تروم بالأساس تثمين الرأسمال اللامادي، ممثلا في الشريحة المهيمنة على التركيبة الديمغرافية للبلاد ألا وهي فئة الشباب، كما ينبغي أن تسهر الهيئات الحكومية وغير الحكومية على تحفيز الشباب على الإنخراط غي العمل الجمعوي والحزبي ابتداء من المدرسة من أجل ترسيخ روح المسؤولية تجاه الوطن، وهو ما سيقوي لدى هاته الفئة الرغبة في المشاركة في الحياة اليومية لتسيير البلاد وبالتالي التفكير الجدي في إيجاد الحلول للمشكلات والمعيقات التي تحول دون تنميته.

يبدو انه أصبح من الضروري أن تساهم المؤسسات الدولية كل من موقعه وبشكل أقوى على مساندة فئة الشباب على تحقيق مكتسبات أكثر في الشأن السياسي للبلد وتمكينهم من مناصب المسؤولية -بشرط كفاءتهم-، وذلك من خلال مساعدتهم على إنشاء مجالس للشباب محلية وجهوية ووطنية تساهم في تسيير الشأن العام، وهو الامر الذي سيمكن كذلك من القطع مع جميع مظاهر الريع السياسي في البلاد وبالتالي إعادة الثقة في العمل السياسي والحزبي.

المراجع

- طالب بويا العتيك: شذرات من الأدب الحساني" منشورات مركز طارق بن زياد الرباط 1999
- محمد ظريف: الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، منشورات المجلة المغربية العلم الإجتماع السياسي 1998
- مصطفى السعدي: الانتخابات الجهوية والانتخابات الجماعية 2021: دليل تطبيقي
- بلاغات ومناشير وزراة الداخلية حول الانتخابات التشريعية 2021 و2016